The Study of Religion and History
Volume 2 issue 2 (2024)
www.srhjournal.com
ISSN(Print): 3006-3329 ISSN(Online): 3006-3337

دور الإسلام في بناء الدولة الحديثة: دراسة تاريخية مقارنة

The Role of Islam in Building the Modern State: A Comparative Historical Study

Dr. Ahmed Mustafa

Senior Researcher in Middle Eastern Studies, Center for Islamic Studies, National University of Sciences and Technology, Pakistan.

Email: ahmed.mustafa@nu.edu.pk

Dr. Amina Rashid

Lecturer in Islamic Law and Governance, Faculty of Law, International Islamic University, Islamabad, Pakistan.

Email: amina.rashid@iiu.edu.pk

Abstract:

This article explores the role of Islam in shaping the modern state, with a focus on historical and comparative perspectives. The study examines how Islamic principles have influenced the formation of modern states, comparing the political systems in Muslim-majority countries with those in Western societies. The study also addresses the challenges and opportunities faced by Islamic states in integrating traditional religious values with contemporary governance structures. This comparative analysis contributes to understanding the impact of Islam on state-building and governance models in the modern era.

Keywords: *Islam, Modern State, Political Systems, Comparative Analysis.*

مقدمة

تعدّ دراسة العلاقة بين الإسلام وبناء الدولة الحديثة واحدة من أهم الموضوعات في الدراسات السياسية والاجتماعية المعاصرة. على الرغم من التحديات المتعددة التي واجهتها الدول الإسلامية في مرحلة ما بعد الاستعمار، إلا أن العديد من هذه الدول تمكنت من دمج المبادئ الإسلامية في هياكل حكومتها الحديثة. هذه الدراسة تهدف إلى تحليل الدور التاريخي الذي لعبه الإسلام في تشكيل الدولة الحديثة من خلال مقارنة تجارب الدول الإسلامية مع الأنظمة السياسية الغربية. كما ستتناول الدراسة أبرز الإشكاليات التي تواجهها الدول الإسلامية في التوفيق بين الشريعة والنظم السياسية الحديثة.

1. دور الإسلام في تشكيل الدولة الحديثة

تأثير المبادئ الإسلامية على بنية الحكم

،المبادئ الإسلامية تعد أساسًا في تشكيل بنية الحكم في العديد من الدول الإسلامية. فقد وضعت الشريعة الإسلامية إطارًا محددًا للحكم يعتمد على العدل والمساواة وحماية حقوق الإنسان. الإسلام يبرز العدالة الاجتماعية كعنصر أساسي في عملية الحوكمة، مما يعزز مبدأ الشورى (التشاور) والتعاون بين الحكام والمواطنين. لذلك، تأثير المبادئ الإسلامية يظهر في تطوير نظم الحكم التي تسعى لتحقيق مصالح العامة مع الحفاظ على المبادئ الأخلاقية.

علاقة الإسلام بالعدالة الاجتماعية والسياسية

الإسلام يلعب دورًا حيويًا في تعزيز العدالة الاجتماعية والسياسية في الدول الإسلامية. القيم الإسلامية، مثل المساواة، والعدالة، واحترام حقوق الفقراء والضعفاء، هي عوامل رئيسية في بناء مجتمع متوازن. الشريعة الإسلامية، من خلال أحكامها في مجالات مثل الزكاة (الصدقات) والنفقة على الفقراء، تشجع على توزيع الثروات بشكل عادل. من خلال هذا التأثير، تسعى الحكومات الإسلامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية من خلال سياسات تشجع على المساواة وتحارب الفقر.

تأثير الشريعة الإسلامية في القوانين والسياسات الحديثة

تأثير الشريعة الإسلامية على القوانين والسياسات الحديثة ملحوظ في العديد من الدول الإسلامية. في بعض الحالات، تم دمج القوانين الإسلامية في النظام القانوني الوطني، خاصة في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية والعقوبات. الدول مثل المملكة العربية السعودية وإيران تعتمد على الشريعة كأساس لحكمها، بينما تقوم دول أخرى مثل تركيا بتعديل الشريعة لتتناسب مع الأنظمة القانونية الحديثة. ومن الجدير بالذكر أن الشريعة الإسلامية في العديد من هذه الدول تشكل أساسًا للعديد من السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تحسين حياة المواطنين وتحقيق التوازن في المجتمع.

2. المقارنة بين الأنظمة السياسية الإسلامية والغربية

الفرق بين الديمقراطية الغربية والنظام السياسي الإسلامي

الديمقراطية الغربية والنظام السياسي الإسلامي يختلفان في العديد من الجوانب الأساسية. في الديمقراطيات الغربية، يتمثل المصدر الرئيسي للسلطة في الشعب، وتُعتمد الانتخابات الحرة والمباشرة لتحديد الحكام. أما في النظام السياسي الإسلامي، فالمصدر الأساسي للسلطة هو الله (عز وجل)، حيث يُعتبر الحاكم موظفًا في خدمة الله والمجتمع، ويُستند إلى الشريعة الإسلامية في تحديد حقوقه وواجباته.

في حين أن الديمقراطية الغربية تركز على الحريات الفردية وحقوق الإنسان، فإن النظام السياسي الإسلامي يُعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية ويركز على ضمان حقوق الفئات الضعيفة والفقراء من خلال تطبيق الزكاة والعدالة الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، في حين أن الديمقراطية الغربية تتضمن فصل الدين عن الدولة، إلا أن النظام السياسي الإسلامي يدمج الدين بشكل كامل في الحياة السياسية، حيث تتداخل القوانين الإسلامية مع السياسات الحكومية.

دراسة تطبيق الشريعة في الدول الحديثة

تطبيق الشريعة الإسلامية في الدول الحديثة يمثل نقطة محورية في المقارنة بين الأنظمة السياسية الإسلامية والغربية. في بعض الدول الإسلامية مثل المملكة العربية السعودية وإيران، يتم تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل كامل في كافة المجالات، من الأحوال الشخصية إلى القوانين الجنائية. بينما في دول أخرى مثل مصر أو تركيا، يتم تطبيق الشريعة جزئيًا، خاصة في القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث.

تطبيق الشريعة في الدول الحديثة يثير الكثير من النقاشات حول كيفية توازن الدين مع الحداثة وحقوق الإنسان. في بعض الحالات، قد تُعد الشريعة تهديدًا للحريات الفردية في السياقات الغربية مثل حقوق المرأة أو حقوق الأقليات. من جهة أخرى، يرى البعض أن تطبيق الشريعة يضمن العدالة ويحقق المساواة الاجتماعية، حيث يُعتبر ذلك جزءًا من الهوية الثقافية والسياسية للمجتمعات الإسلامية.

التحديات التي تواجه الدول الإسلامية في تبني نظم سياسية حديثة

الدول الإسلامية تواجه العديد من التحديات في تبني نظم سياسية حديثة تتماشى مع القيم الإسلامية، خاصة في ظل العولمة والتحديات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. أحد هذه التحديات هو كيفية التوفيق بين الشريعة الإسلامية والأنظمة الديمقراطية الحديثة. في بعض الدول توجد ضغوط داخلية وخارجية لتبني الديمقراطية الغربية، مما يتسبب في توترات بين التيارات الدينية والسياسية.

بالإضافة إلى ذلك، التحدي الاقتصادي يعد عاملًا مهمًا في هذه المعادلة، حيث تواجه العديد من الدول الإسلامية صعوبة في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية. كما أن مسألة حقوق الإنسان والتعددية الثقافية تشكل تحديات في بعض الدول التي تسعى للموازنة بين قيم الشريعة ومتطلبات المجتمع العالمي المعاصر.

بناءً على هذه التحديات، تسعى العديد من الدول الإسلامية إلى تطوير أنظمة سياسية تجمع بين الشريعة الإسلامية والنظم الحديثة، وتعمل على إصلاح مؤسساتها السياسية والاجتماعية لتعزيز الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية.

3. التحديات التي تواجه الدول الإسلامية في دمج الدين والسياسة

الصراع بين الحداثة والتقاليد الإسلامية

يعد الصراع بين الحداثة والتقاليد الإسلامية من أكبر التحديات التي تواجه الدول الإسلامية في دمج الدين مع السياسة. الحداثة تتطلب تطوير الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتواكب التغيرات العالمية، وهذا يشمل تبني تقنيات جديدة، نظم تعليمية، وسياسات دولية تتماشى مع المنهج الغربي. في المقابل، التقاليد الإسلامية تحرص على الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية، مما يثير تساؤلات حول كيفية التوفيق بين هذين العنصرين.

النزاع بين الحداثة والتقاليد الإسلامية يظهر بوضوح في العديد من الدول الإسلامية التي تسعى لتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي، بينما تحاول الحفاظ في نفس الوقت على القيم الدينية والموروثات الثقافية. من جهة، يرى بعض المثقفين والسياسيين أن تحديث الأنظمة هو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم، بينما يعتقد آخرون أن التحديث يجب أن يتماشى مع المبادئ الإسلامية لضمان الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والروحاني.

الحركات الإسلامية المعاصرة وتأثيرها على السياسات الحكومية

تلعب الحركات الإسلامية المعاصرة دورًا كبيرًا في تأثير السياسات الحكومية في العديد من الدول الإسلامية. هذه الحركات تتراوح بين التيارات المعتدلة التي تدعو إلى إصلاحات سياسية واجتماعية، والتي تسعى إلى دمج المبادئ الإسلامية مع النظم السياسية الحديثة، وبين الحركات المتشددة التي تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية بشكل صارم.

تأثير هذه الحركات على السياسة يتباين من دولة إلى أخرى. في بعض الدول، مثل مصر وتونس، تمكنت الحركات الإسلامية من الوصول إلى الحكم من خلال الانتخابات الديمقراطية، مما جعلها تضطر إلى التفاعل مع الأنظمة السياسية الحديثة وأحيانًا التكيف مع مطالب المجتمع الدولي. في دول أخرى مثل إيران، تمكّن التيار الإسلامي من فرض هيمنة كاملة على النظام السياسي، مما يجعل الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

، تأثير الحركات الإسلامية على السياسات الحكومية لا يقتصر على الأمور الدينية، بل يمتد إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية أيضًا حيث تحاول هذه الحركات إعادة تشكيل السياسات الداخلية بما يتوافق مع مفهوم "الحكم الإسلامي". وهذا يمكن أن يؤدي إلى تغييرات جذرية في القوانين والأنظمة التي تعتمد على التأويلات المختلفة للشريعة.

التقارب أو التباعد بين الإسلام والعلمانية

التقارب أو التباعد بين الإسلام والعلمانية هو أحد أكبر التحديات التي تواجه الدول الإسلامية في دمج الدين والسياسة. العلمانية تعتبر فصل الدين عن الدولة، وتؤكد على أن السياسة يجب أن تُدار بمعزل عن أي تأثير ديني. بينما في الإسلام يُعتبر الدين جزءًا أساسيًا من الحياة العامة والسياسية، ويُفترض أن تشريع الدولة يجب أن يكون مستندًا إلى المبادئ الإسلامية.

، في العديد من الدول الإسلامية، يظهر التباعد بين الإسلام والعلمانية في السياسة. في تركيا، على سبيل المثال، يتم تبني العلمانية بشكل صارم وتفصل الدولة بشكل كامل الدين عن السياسة. في المقابل، هناك دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية التي تطبق الشريعة الإسلامية كأساس للحكم. هذا التباين في السياسة يخلق تحديات في البلدان التي تسعى لتحقيق التوازن بين القيم الإسلامية ومتطلبات العلمانية.

على الرغم من هذه التحديات، هناك أيضًا محاولات للتقارب بين الإسلام والعلمانية في بعض الدول الإسلامية. هذه المحاولات تتمثل في تطبيق نظام "الديمقراطية الإسلامية" الذي يسعى لتحقيق التوازن بين احترام الشريعة الإسلامية وبين متطلبات العصر الحديث، بما في ذلك حقوق الإنسان والحريات الفردية.

4. دور الإسلام في توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية

تأثير الفكر الاقتصادي الإسلامي على سياسات التنمية

يُعتبر الفكر الاقتصادي الإسلامي أحد الأسس التي توجه السياسات الاقتصادية في الدول الإسلامية. يعتمد الفكر الاقتصادي الإسلامي على المبادئ التي تستند إلى الشريعة الإسلامية، حيث يُؤكد على العدالة، التوازن الاجتماعي، ومنع الاستغلال. في هذا السياق، تساهم السياسات الاقتصادية المستندة إلى الشريعة في تحديد أولويات التنمية في الدول الإسلامية، مثل دعم الفقراء وتحقيق المساواة الاجتماعية من خلال الأنظمة مثل الزكاة والصدقات.

توجيه السياسات الاقتصادية الإسلامية يركز أيضًا على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الدعم للأسر المحتاجة، وتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى تشجيع التجارة المشروعة والمشروعات الاستثمارية. على سبيل المثال، العديد من الدول الإسلامية تستخدم التمويل الإسلامي مثل "الصكوك" و"المرابحة" لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية التي تتوافق مع القيم الإسلامية.

دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الاستقلال الاقتصادي

الاقتصاد الإسلامي يُعتبر أداة فعالة لتعزيز الاستقلال الاقتصادي في الدول الإسلامية، خصوصًا في مواجهة الهيمنة الاقتصادية الغربية. يعتمد الاقتصاد الإسلامي على مبدأ التعاون والتكافل الاجتماعي، حيث يُشجع على استثمار الأموال بطريقة تساهم في تنمية المجتمع وتوفير فرص العمل. من خلال اعتماد أدوات مالية إسلامية مثل التمويل الإسلامي، المصرفية الإسلامية، والاستثمار في الصكوك، يمكن للدول الإسلامية تقليل اعتمادها على النظام المالي العالمي التقليدي، وبالتالي تحقيق درجة من الاستقلالية الاقتصادية.

كذلك، يساهم الاقتصاد الإسلامي في تعزيز التنمية المحلية من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الإنتاج المحلي، مما يعزز القدرة الاقتصادية للدولة على المدى الطويل. بالتركيز على التجارة العادلة وتوزيع الثروة بشكل متوازن، يُساهم الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليل فجوات الدخل بين مختلف فئات المجتمع.

تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية في النظم الاقتصادية الحديثة

تسعى الدول الإسلامية إلى تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية في نظمها الاقتصادية الحديثة بناءً على تعاليم الشريعة الإسلامية. العدالة الاجتماعية في الإسلام تعني توزيع الثروات بشكل عادل بين أفراد المجتمع، وتقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. يُعتبر مبدأ "الزكاة" أحد الآليات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف، حيث يتم تخصيص نسبة من الثروات لصالح الفقراء والمحتاجين، مما يساهم في تقليل الفوارق الاقتصادية.

علاوة على ذلك، يتم تطبيق مبدأ "الربا" أو الفائدة في النظام المالي، وهو محظور في الإسلام، مما يعزز الانتباه إلى التمويل العادل. تُستبدل المعاملات المالية التقليدية بنظم مثل "المضاربة" و"المشاركة" التي تسعى إلى تقاسم الأرباح والخسائر بين الأطراف المعنية، مما يعزز الشفافية والعدالة في المعاملات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، تطبق العديد من الدول الإسلامية برامج رعاية اجتماعية تهدف إلى ضمان حقوق الإنسان والمساواة الاجتماعية. وهذا يشمل التعليم والرعاية الصحية المجانية، إلى جانب ضمان العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية بما يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الإسلامية.

5. الآفاق المستقبلية: كيف يمكن أن يساهم الإسلام في بناء دول حديثة

استراتيجيات دمج القيم الإسلامية في الحوكمة المعاصرة

دمج القيم الإسلامية في الحوكمة المعاصرة يتطلب وضع استراتيجيات شاملة تأخذ في الاعتبار تطور الأنظمة السياسية الحديثة مع الحفاظ على المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية. من أبرز الاستراتيجيات المقترحة:

1. **تعزيز الشورى (التشاور) كمبدأ حوكمي:** في الإسلام، يُعتبر مبدأ الشورى أحد أسس الحكم. يمكن دمج هذا المبدأ في الأنظمة الديمقراطية الحديثة من خلال تشجيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية، والتأكيد على استشارة الخبراء في مختلف المجالات لضمان اتخاذ قرارات عادلة.
2. **إصلاح النظام القضائي بناءً على الشريعة:** يتطلب الأمر تحديث النظام القضائي بحيث يدمج المبادئ الإسلامية مع القوانين الحديثة، خاصة في مجالات الأحوال الشخصية، والحقوق الاقتصادية، والعدالة الجنائية. يمكن للأحكام الشرعية أن تكون مرجعية قانونية تتناسب مع تطورات العصر.
3. **تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** يمكن للإسلام أن يسهم في تطوير نماذج اقتصادية حديثة، مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يتماشى مع مبدأ "المشاركة في الأرباح والخسائر" في التمويل الإسلامي.

4. **التأكيد على العدالة الاجتماعية:** يُعتبر الإسلام من الداعمين الرئيسيين للعدالة الاجتماعية، ويمكن دمج هذا المبدأ في الحوكمة المعاصرة من خلال تحسين السياسات الاقتصادية التي تركز على المساواة، مثل توزيع الثروة والموارد بشكل عادل.

دراسة التجارب الناجحة في تطبيق النموذج الإسلامي في الحكم

على الرغم من التحديات التي تواجهها الدول الإسلامية في تطبيق النموذج الإسلامي في الحكم، إلا أن هناك تجارب ناجحة يمكن الاستفادة منها:

1. **تجربة المملكة العربية السعودية:** المملكة تتمسك بتطبيق الشريعة الإسلامية كأساس للحكم، مع تحديث بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع التحولات العالمية. ويمكن النظر إلى التجربة السعودية في كيفية دمج الدين مع الحوكمة الحديثة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.
2. **تجربة ماليزيا:** ماليزيا تقدم نموذجًا ناجحًا في الجمع بين التنمية الاقتصادية والتطبيق الجزئي للقيم الإسلامية في النظام السياسي. من خلال السياسات التي تجمع بين التنمية المستدامة، والتقدم العلمي، والعدالة الاجتماعية، أصبحت ماليزيا مثالًا يحتذى به في تقديم نموذج إسلامي عصري.
3. **تجربة إيران:** في إيران، تم تطبيق نموذج "الولاية الفقيه" الذي يجمع بين الشريعة الإسلامية والسياسة الحديثة، مما أعطى الدولة القدرة على التفاعل مع قضايا العصر مع الحفاظ على القيم الإسلامية. وتُعتبر إيران مثالًا على دمج الإسلام في الأنظمة السياسية بشكل كامل.

التحديات المستقبلية وكيفية التغلب عليها

رغم النجاحات التي حققتها بعض الدول الإسلامية في دمج الإسلام في الحكم، هناك عدة تحديات قد تواجهها في المستقبل، ومنها:

1. **التحدي السياسي:** يتمثل في كيفية التوفيق بين الأنظمة السياسية الحديثة (مثل الديمقراطية) والمبادئ الإسلامية التي قد تتناقض أحيانًا مع بعض المفاهيم الغربية حول حقوق الإنسان والحريات الفردية. لتجاوز هذه المشكلة، يمكن تطوير نموذج ديمقراطي إسلامي يتماشى مع القيم الإسلامية، مع التركيز على حقوق المواطن، العدالة الاجتماعية، والمشاركة السياسية.
2. **التحدي الاقتصادي:** مع تطور الاقتصاد العالمي، قد تواجه الدول الإسلامية تحديات في تحديث أنظمتها الاقتصادية بما يتناسب مع المتطلبات المعاصرة. للحد من هذه التحديات، يجب على الدول الإسلامية تعزيز الاقتصاد الإسلامي، وتطوير أدوات مالية مستدامة مثل الصكوك والمصرفية الإسلامية التي تساهم في النمو الاقتصادي المستدام.
3. **التحدي الثقافي والاجتماعي:** تتفاوت المواقف تجاه تطبيق الشريعة بين المجتمعات الإسلامية، حيث لا تزال بعض المجتمعات تعارض بعض التفسيرات الشريعة في السياسة. يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال الحوار المستمر، وتطوير خطط توعية ثقافية واجتماعية تعزز القيم الإسلامية مع الاحترام للتنوع الاجتماعي.
4. **التحدي التكنولوجي:** مع تقدم التكنولوجيا، يجب على الدول الإسلامية مواكبة هذا التطور وتطوير استراتيجيات تكنولوجية تتناسب مع القيم الإسلامية. يمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تحسين الحوكمة والمشاركة المدنية بشكل يعكس العدالة والمساواة في المجتمع.

من خلال التعامل مع هذه التحديات عبر تطوير استراتيجيات فعّالة، يمكن للإسلام أن يساهم في بناء دول حديثة تحترم التقاليد الدينية وفي نفس الوقت تواكب العصر في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ملخص

تتناول هذه الدراسة تحليل دور الإسلام في بناء الدولة الحديثة من خلال دراسة تاريخية مقارنة. لقد أظهرت التجارب الحديثة في العديد من الدول الإسلامية أنه رغم التحديات التي تواجهها، إلا أن الإسلام لعب دورًا حاسمًا في تشكيل الأنظمة السياسية الحديثة. تتضح من خلال المقارنة بين الأنظمة السياسية الغربية والإسلامية الفروق الجوهرية في كيفية تعامل الدول مع القيم الدينية في إطار الحكم. كما تناقش الدراسة التحديات التي تواجه الدول الإسلامية في مزج الدين والسياسة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي يعزز العدالة والمساواة. في المستقبل، يمكن للإسلام أن يكون مصدرًا للإلهام في بناء الدول الحديثة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحداثة والقيم التقليدية.

المراجع

الجابري، محمد عابد. (1993). الفكر الإسلامي والدولة الحديثة. مجلة دراسات إسلامية، 12(3), 45-67.

الصادق، علي. (2005). الإسلام والسياسة: دراسة في تطور الأنظمة السياسية الإسلامية. مجلة السياسة والمجتمع، 14(2), 34-50.

العابد، يوسف. (2011). تأثير الشريعة الإسلامية على القوانين الحديثة. المجلة الدولية للقانون والدراسات الإسلامية، 9(1), 22-39.

التميمي، فهد. (2008). الإسلام والاقتصاد: تحليل تاريخي للمفاهيم الاقتصادية في الفكر الإسلامي. مجلة الاقتصاد الإسلامي، 16(4), 87-102.

القحطاني، أحمد. (2010). التحديات المعاصرة للدولة الإسلامية. مجلة السياسة والعلاقات الدولية، 7(2), 15-29.

الهاشمي، نور الدين. (2014). النظام السياسي الإسلامي في العصر الحديث: مقارنة بالأنظمة الغربية. المجلة العربية للعلوم السياسية، 5(3), 58-72.

الناصر، سعد. (2016). الإسلام والعلمانية: التحديات والتعايش. مجلة الفقه والسياسة، 20(1), 10-25.

السعدي، عبد الرحمن. (2017). مفاهيم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي. المجلة الإسلامية للعدالة والتنمية، 3(2), 45-60.

بن لادن، عبد الله. (2012). العدالة الاقتصادية في الإسلام: رؤية معاصرة. مجلة الاقتصاد الإسلامي المعاصر، 8(4), 105-120.

الزهيري، إبراهيم. (2009). الحركات الإسلامية في القرن العشرين وتأثيرها على سياسات الدولة. المجلة العربية للدراسات الاجتماعية، 6(1), 18-35.

الكيلاني، سليم. (2015). النظريات السياسية الإسلامية: دراسة مقارنة. مجلة الفلسفة الإسلامية، 4(2), 42-56.

شريف، محمد. (2011). تطبيق الشريعة في الدول الإسلامية الحديثة: التحديات والحلول. مجلة الشريعة والقانون، 13(3), 81-95.

الفهيم، جمال. (2013). الإسلام والديمقراطية: دراسة مقارنة. مجلة الفكر السياسي، 8(1), 25-40.

عبد الله، فاطمة. (2018). التجربة السياسية في المملكة العربية السعودية. مجلة السياسة والمجتمع الإسلامي، 17(2), 75-90.

الجمل، محمود. (2019). الأنظمة السياسية الإسلامية بين الماضي والحاضر. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 22(1), 65-80.

.النعيمي، سعيد.(2017).التطورات الحديثة في الفكر الإسلامي.المجلة العالمية للدراسات الإسلامية،4(3),15-28

.القيسي، محمود.(2006).الفكر السياسي الإسلامي:التطورات والتحديات.مجلة دراسات السياسة الإسلامية،12(4),50-64

.الهجري، عبد الرحمن.(2014).الإسلام والحكم:من الشريعة إلى الديمقراطية.المجلة العربية للعلوم الاجتماعية،5(2),33-47

.الزهراني، فيصل.(2007).العدالة والمساواة في الفكر السياسي الإسلامي.مجلة العدالة والسياسة،10(1),21-35

.الرشيد، محمد.(2012).مقارنة بين الأنظمة السياسية الإسلامية والغربية:دراسة تاريخية.مجلة الدراسات المقارنة،8(5),56-70